«بينما كانت المنظمات الارهابية اليهودية تقوم بقتل وتشريد عرب فلسطين، قام اسحق تسفي، احد زعماء حزب العمل وأول رئيس لاسرائيل، بتوجيه نداء الى زملائه من الصهيونيين دعاهم فيه الى مصادرة املاك العرب واحتلالها بالقوة دون تأخر. ولقد جاء في ذلك النداء: ' ان الطائفة والقيادات اليهودية التي تقوم بجمع الاموال في الخارج سيكون من الصعب عليها فهم أسباب التأخر، اذا تم الاستيلاء على ٤٠٠ ألف بيت بينما استعمل منها ٧٠ ألفاً فقط لايواء المهاجرين. ان عليكم استغلال كافة البيوت المهجورة فوراً ' »[٧].

عند قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، كانت نسبة اليهود الى جميع سكان فلسطين حوالى ٣١ بالمئة فقط، بينما كانت مساحة الاراضي التي امتلكها اليهود حينئذٍ ستة بالمئة من مجموع أراضي فلسطين. أما عرب فلسطين، فلقد كانت نسبتهم ٦٩ بالمئة من السكان وممتلكاتهم حوالى ٨٨ ـ ٩١ بالمئة من الارض[٨]. على الرغم من ذلك، قام الصهيونيون بالاستيلاء على اكثر من ٧٥ بالمئة من أرض فلسطين؛ كما قاموا بتشريد ٩٠ بالمئة من عرب المناطق التي استولوا عليها.

بعد قيام اسرائيل، أصبح عرب فلسطين، الذين حالفهم الحظ ولم يتحولوا الى لاجئين، مواطنين من الدرجة الثالثة في الدولة اليهودية الجديدة. وحتى العام ١٩٦٥، فرض على «عرب اسرائيل» حكم عسكري، حيث كان وزير الدفاع الاسرائيلي يعيّن أحد كبار الضباط الاسرائيليين لينوب عنه في تطبيق القرارات والاحكام العسكرية. وبوجه عام، قامت الادارة العسكرية بسن التشريعات واللوائح بناء على احكام الطوارىء التي طبقها البريطانيون في فلسطين خلال الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، والتي استهدفت، في حينه، القضاء على الثورة العربية في فلسطين.

يصف سمحا فلابان تلك الاجراءات بـ «أن قوانين الطوارىء أعطت الجيش والحاكم العسكري سلطات واسعة سمحت لهم بالسيطرة على حياة وممتلكات وعمل وحرية تنقل السكان الذين عاشوا تحت سيطرتهم. لقد جعلت بامكان المسؤول العسكري القيام باعتقال وحبس الناس بدون تهمة، أو محاكمة، ولمدة غير محدودة؛ كما جعلت بامكانه طردهم من وطنهم ومصادرة املاكهم وتدميرها، ومنعهم من العمل وممارسة أي نشاط مهما كان. لقد كان من صلاحياتهم، أيضاً، غلق مناطق كاملة، ولمدد غير محدودة. كل ذلك كان يمارس باسم الأمن دون الحاجة الى برهان لتبرير أي اجراء في المحكمة. وفي الحقيقة، وبناء على أوامر وزير الدفاع، تمّ منح الحاكم العسكري مناعة أدت الى حمايته من تدخل السلطات التشريعية والقضائية»[٩]. في العام ١٩٦٥، قام الكنيست الاسرائيلي بالغاء الاحكام العرفية عن «عرب اسرائيل»، وهي الاحكام التي اعيد فرضها في العام ١٩٦٧ على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

بعد استكمال عملية استيعاب الاراضي والممتلكات العربية في جسم الكيان الصهيوني في العام ١٩٥١، بدأت تظهر على الاقتصاد الاسرائيلي عوارض المرض. في العام ١٩٥٢، وكما يدل الجدول الرقم ١، انخفض معدل النمو الاقتصادي الى ٤,٧ بالمئة في السنة، وذلك بعد ان بلغ ٢٩,٧ بالمئة في العام السابق. أما نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، فقد انخفض الى ٢,٧ بالمئة، وذلك بسبب تواضع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد عدد السكان نتيجة للهجرة اليهودية. في العام ١٩٥٣، انكمش الناتج القومي بمقدار ١,٩ بالمئة؛ كما انخفض نصيب الفرد من ذلك الناتج بمقدار ٤,٤ بالمئة. في تلك السنة، بدأت المعونات الالمانية في الوصول الى اسرائيل؛ كما ازدادت حصيلة الدخل من مبيعات سندات اسرائيل. ونتيجة لذلك، تم انقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من ورطته الاولى، حيث اخذت معدلات النمو في الارتفاع. الّا ان المعونات الخارجية، والتي كان لها الفضل الاكبر في اخراج